جمعية الصرافين اليمنيين
Yemeni Exchangers Association

بيان صادر عن جمعيتى البنوك اليمنية والصرافين اليمنيين

تتابع جمعيتي البنوك والصرافين المستجدات الخطيرة في القطاع المصرفي وما يتعرض له البنوك وقطاع الصرافة من تدخلات في إعمالها واتهامات غير مبررة لمن يديرها وتضارب في إجراءات الرقابة عليها وقد سبق لجمعيتي الصرافين والبنوك التحذير من الآثار الكارثية الناتجة عن انقسام البنك المركزي ولما لذلك الانقسام من انعكاسات سلبية على نشاط القطاع المصرفي وإمكانية تجزئته وبعثرته بين الإطراف المتصارعة وما قد تؤول إليه تلك الأعمال من فقدان ما تبقي من ثقة الجمهور والتأثير سلبا على علاقة البنوك بالعملاء والبنوك الخارجية والمؤسسات والهيئات المالية الدولية

وقد بدأت الأوضاع تتفاقم منذ أقحم القطاع المصرفي في الصراع السياسي واتخاذ قرار نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن دون ان يكون هناك بيئة مصرفية أو تشغيلية جاهزة تمكن البنك المركزي من أداء مهامه المحددة في قانون إنشاءه فأدى ذلك إلى تدني قدرة البنك المركزي اليمني على تأدية وظائفه الأساسية والتي تأتي في مقدمتها المحافظة على بيئة مصرفية سليمة وتوفير السيولة اللازمة للقطاع المصرفي وتمكين المصارف من أداء عملها وفق القوانين السارية والأعراف والممارسات المصرفية المتعارف عليها على المستوى الدولي .

وهنا تود جمعيتي البنوك والصرافين التوضيح للمجتمع الدولي والقائمين على القطاع المصرفي ولجمهور المتعاملين مع القطاع بأنها سعت على الدوام إلى العمل بحيادية تامة وأدركت تماما الأدوار المناط بها في ظل الأزمات فلعب قطاع الصرافة والبنوك الدور الأكبر في ضمان استمرار تدفق السلع والخدمات والتقليل من أثار ما يحدث من دمار مالي واقتصادي على فئات الشعب المختلفة في كافة مناطق الجمهورية معتمدين في ذلك على الإمكانيات الذاتية للقطاع والتي هي في الأصل قليلة نتيجة عدم قيام البنك المركزي بأداء مهامه وترك القطاع بمفرده في مواجهة احتياجات عملائه وما تفرض عليه من أملاءات ومتطلبات مجحفة لا تراعي الواقع على الأرض حتى أصبحت التدخلات في القطاع المصرفي معيقة لأدائه .

فكما لا يخفى على كافة المتعاملين في القطاع المصرفي ما قامت بة جمعيتي البنوك والصرافين من تحذيرات ولقاءات ومراسلات مكتوبة ومناشدات وتوضيحات لمخاطر استمرار وضع البنوك والصرافين على ما هو علية ولكن للأسف الشديد لم تقابل تلك الجهود إلا بإجراءات تصعيديه أحادية الجانب وخاصة من قبل البنك المركزي عدن .

وقد كان لتك القرارات أثار سلبية كبيرة على القطاع المصرفي مازال يتكبد نتائجها وأثارها السلبية حتى اليوم ومن تلك القرارات :

- الطباعة النقدية الجديدة للريال وانعكاساتها السلبية على سعر الصرف وتدهور سعر العملة واضمحلال ممتلكات ومدخرات الأفراد وخاصة المتعاملين مع القطاع المصرفي وما رافق ذلك من عدم توزيع للنقد المطبوع من خلال البنوك لمواجهة التزاماتها وحل أزمة السيولة النقدية .
- صدرت آلية الأعتمادات المستندية من البنك المركزي عدن والتي اشترطت على البنوك التوريد النقدي 100% نقدا إلى المركزي عدن وهو ما أدى إلى زيادة تفاقم أزمة السيولة .

جمعية الصرافين اليمنيين
Yemeni Exchangers Association

توالت الأحداث والقرارات الغير مدروسة وبعدم إدراك من البنك المركزي لمشاكل البنوك وإيجاد الحلول اللازمة لذلك ليدخل البنك المركزي عدن في منافسه غير متكافئة مع البنوك للسعي إلى الحصول على المورد الوحيد للبنوك والصرافين وهو تحويلات المنظمات العاملة في المجال الإنساني وهو السند الوحيد الذي يبقي البنوك مستمرة وواقفة ومبادلتها بالعملة المحلية بشكل حول البنك المركزي إلى مضارب رئيسي على العملة الصعبة بدلا عن السعي لاستغلال ماتبقى من الوديعة السعودية ورفد سوق الصرف بالعملة الصعبة وخاصة تلك المتاتية من المصادر ألإيراديه المختلفة للحكومة .

وفي تطور غير مبرر وغير مفهوم واستمرارا لسيناريو الزج بالبنوك في المعركة السياسية بعد ان ضلت طوال فترة الأزمة تعمل بحيادية وفي كافة مناطق الجمهورية عمل البنك المركزي عدن على نقل سوفت كاك بنك الى عدن دون موافقة سلطاته الإدارية القائمة والمشكلة قبل الأزمة الحالية وتسهيل الوصول لحسابات عملاء البنك الخارجية بدون موافقة منهم واستغلال تلك الأرصدة لتحميل البنك التزامات غير قانونية دون مرور تلك الالتزامات بالأطر ومستويات الصلاحيات الإدارية المتعارف عليها في القطاع المصرفي.

وفي حين كنا نأمل من جميع العقلاء العاملين في القطاع المصرفي التدخل لإصلاح ما تم إفساده وإرجاع الأمور لما كانت علية يفاجاء القطاع المصرفي بقيام السلطات في صنعاء بتعيين إدارة تنفيذية للبنك الاهلي اليمني وبنفس الطريقة السابقة والأمور تتجه يوما بعد يوم إلى الأسواء .

تزامن ذلك مع صدور قرار تصعيدي جديد من البنك المركزي عدن قضى بالتوريد النقدي للريال لتغطية قيمة المشتقات النفطية الى مدينة عدن .

كل تلك الإجراءات والتدخلات رافقها حملة تشويه واتهام غير مسبوقة لمؤسسات القطاع المصرفي من صرافين وبنوك وإلصاق التهم بهم وتشويه ما يقومون به من خدمات مالية أمام المجتمع الدولي وقد اغفل من أطلق ويدير تلك الحملات غير المبررة الوضع الصعب الذي يعمل فيه القطاع المصرفي اليمني وتصنيفه على المستوى الدولي وما قد تلحقه تلك الحملات ومخاطبات رسميه لمؤسسات مالية محليه و دولية من مخاطر بالاقتصاد الوطني، بدلا من التركز على تحسين التصنيف الأئتماني للبلد ورفع اسم اليمن من قائمة البيان العام .

لكل ما سبق واستدراكا من جمعيتي البنوك والصرافين لكل تلك المخاطر وانعكاساتها الكارثية على النظام المصرفي وما نتج وما سوف ينتج عنها من مخاطر أخرى، ونتيجة لخيبة أمالنا لفشل التواصل بين قيادتي البنك المركزي في صنعاء وعدن وعدم توصلهم إلى قواعد واطر مشتركة لتحييد القطاع المصرفي بل أن الوضع زاد تفاقما وبدأت أثاره التدميرية تنعكس على القطاع المصرفي، فان جمعيتي البنوك والصرافين تعيد التذكير بما ورد في بيانها السابق وتؤكد بأنه وفي حال انتهت المهلة المحددة ب ٢٠١٩/٧/١م بعدم الاستجابة لما ورد في البيانات السابقة للجمعيتين فانه لا خيار أمامها سوى التصعيد التدريجي من ذلك التاريخ ابتداء بتعليق الشارات الحمراء لكافة منتسبي القطاع المصرفي وصولا للإضراب بكافة أشكاله لكافة البنوك وشركات ومحلات الصرافة في نفس الوقت .

تأمل الجمعيتين من العقلاء والمجتمع الدولي التدخل لإيقاف عملية التصعيد وتحييد القطاع المصرفي عن تأثير الصراع السياسي .

والله الموفق .

صادر عن جمعيتي البنوك والصرافين بتاريخ 30يونيو 2019

جمعية البنوك اليمنية

جمعية الصرافين اليمنيين